كتاب دوري

رقم (٣) لسنة ٢٠٢٥

صادر بتاريخ ٢٠٢٥/٧/١٠

بشأن نشر بيانات إحصائية أو تقارير أو دراسات عن نشاط سوق التأمين ووحداته

في إطار قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بمباشرة دورها بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ومنها نشاط التأمين، بهدف تحقيق سلامة واستقرار تلك الأسواق وتنميتها وبما يساعد على توازن حقوق المتعاملين فيها ومن ثم ضمان كفاءة تلك الأسواق وشفافية الأنشطة التي تمارس من خلالها.

وسعياً لتحقيق ذلك، وعلى ضوء ما نيط بالهيئة من أهداف وسبل لتحقيقها من أبرزها الإشراف على توفير ونشر المعلومات المتعلقة بالأسواق المالية غير المصرفية وفقاً لأحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، وما عززته المادة (١٥١/ ١٤) من قانون التأمين الموحد الصادر بالقانون رقم (١٥٥) لسنة ٢٠٢٤ والمعمول به اعتباراً من ٢٠٢٤/٧/١١ في هذا الخصوص والتي نصت على أنه " تختص الهيئة، دون غيرها، بالإشراف والرقابة على نشاط التأمين والمهن والخدمات المرتبطة بها، ولها في سبيل ذلك على وجه الخصوص:

.....

١٤-إعداد ونشر البيانات الإحصائية والتقارير والدراسات عن نشاط سوق التأمين ووحداته".

لذا، فإن الهيئة تسترعي نظر جميع المنشآت التي تزاول التأمين أو إعادة التأمين والمهن والأنشطة المرتبطة بالتأمين المنصوص عليها في البندين أولاً وثانياً من المادة (٣) من قانون التأمين الموحد الصادر بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٢٤، ومنها شركات ومجمعات التأمين بعدم نشر أي بيانات إحصائية أو تقارير أو دراسات عن نشاط سوق التأمين ووحداته على الجمهور أو تزويد أي جهة بها قبل الحصول على موافقة الهيئة للتأكد من صحة هذه البيانات وعدم تأثيرها على سوق التأمين ووحداته في هذا الشأن.

نائب رئيس مجلس إدارة

الهيئة العامة للرقابة المالية

د. إسلام عزام